فاذ الرفع فيه اجود ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم
قبل فعل ذي طلب كاكرم زيدا واما عمرا فاهنه قال الرضي ما بعد
الفا لا يجوز فيما قبلها الامع اما لكونها في غير محلها او اذا كانت
زايدة قال الدماميني ويتنبه ان يقدر الفعل قبل الفا لانه لا يفصل
بينها وبين اما باكثر من جز واحد مستثنا نفسه انح يقال
هذا في خارج يقوى بعد عاطف لان الواو ح ليست عاطفة
فلا حاجة لتوجيه بلا فصل ويمكن دفعه بانه اتى به دفعا لتوهم
ان المراد عاطف ولو صورة فيكون الثرا انما افرح هذا بقوله
بلا فصل لانه اصرح في اخراجه تجوز الناظم اي بتقدير
المضاف اي على جملة مصدر فعل بعد شبيه بالعاطف اعطا
لشبه العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من
ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال
الشمني للتوضيح وانما لم تكن حتمة ولكن في المثالين
الاتيين عاطفتين لدخولها على الجمل والعاطف منها انما يدخل على
المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى ان ما بعدها بعض
مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل
حقه زيدا اكرمته مركون زيدا منصوبا بفعل مقدر اذ الكم
يجعل معطوفا على القوم واكرمته تاكيد اي لا اكرمت زيدا الذي
تضمنه اكرمت القوم لشمولهم زيدا لا اكرمت القوم وان
اوهم كلام بعضهم لاختلافهما مفعولا تعيين الرفع
الحق انه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قوله المص الاتي والرفع
في غير الذي مر رجح اذ لا وجه لتعيينه غايته انه رجح مثل
زيد ضربته افاده م الاستفهام منصوب اي مستفهم

به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب ليطابق الجواب
السوال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل ايهم ضربته
برفع اي ترجح الرفع في الجواب افاده يس ومثل المنصوب
المضاف اليه اي المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار
ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور اذ النصب نفسه انح
اعترضه الرضي بان المعنى على الوصف بالجملة فتيه رفعت
او نصبت حملت على الرفع خلقناه صفة او خبرا اذ لا يصح
ان يراد كلما وقع عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات
الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهي لا يدخل
تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقا فالمعنى
على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شيء مخلوق فالمعنى
صفة كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه
السعد بان الشيء اسم للموجود او مقيد به فلا يرد انه
لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه على انه لو لم
التقييد بالمخلوق فلا يسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق
بان المعنى الاول يفيد ان كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف
الثاني فان مفاده ان كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم
عليه في الاول اعم منه في الثاني مفهوما ومصداقا عند
المعتزلة كذا في شرح الخاصي مع بعض زيادة وح فجعل التعلق
المخلوق صفة غير مقصود لايهامه ما ذكره الشارح وفي الرفع
ايهام كون الفعل انما قال ايهام لان الكلام غير نص على كونه
كون الفعل وصفا وبقدر جز احتمل كون الفعل خبرا وبقدر حالا
من الهاء كما يذكره الشارح لكونه غير مخلوق اي له تعالى وهذا
مذهب المعتزلة في افعال العباد الاختيارية والشر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)